يلزم من عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم
باطل ثم تعدد الخبر تارة يكون من حيث اللفظ فقط نحو الرمان
حلو حامض لان معناهما مز وهل يجوز العطف في هذا اجازه
ابو علي ومنعه الجمهور وهو الصحيح وتارة يكون من حيث
اللفظ والمعنى جميعا اما المخبر عنه غير متعدد نحو زيد فقيه
شاعر كاتب وهذا يكون بعطف اتفاقا وبدونه على الصحيح
واما المخبر عنه متعدد حقيقة نحو الزيدان فقيه وكاتب وزيد
وعمرو فاضل وجاهل او حكما والمراد به جعل ذو اجزاء ينقسم
الاخبار عليها نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر
بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد والحكم في هذين القسمين
انهما لا يستعملان الا بالعطف نص عليه ابن مالك وغيره ووقع
في القسم الثالث من مفتاح السكاكي ما خلصه ثم ان تخصيص
المسند اليه اما لان يكون لكونه احد اقسام المعرفات فحسب وهي
المضمرات الاعلام المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة
المعرفات باللام المضاف الى المعارف اضافة حقيقية مع
للقيد المذكور في علم النحو فقال بعض الشارحين ترك العطف
بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد

للاقسام كانه قيل المعرفات هذه الاسماء واما ما يقال من ان
الخبر اذا تعدد لفظا لا تعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب
ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد
فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر
على حدة اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله
الذي جوزه ابو علي انتهى وهذا في الحقيقة دفع للرواية بمجرد
الراي لا المبتدا عطف على المضمر المتكن في نقسم لوجود الفا
صل يعني ان المراد وطبقات الا لا يجوز تعدده مع كون الخبر غير
متعدد للزوم تكثر اسناد المسند الواحد وهو باطل وينقسم الخبر ايضا
الى مفرد جامد وقد عرفت معناه فيما سبق بلا عائد عند البصريين
واما الكوفيون فيقولون انه متحمل الضمير العائد لما نقله بدر الدين
ابن مالك في شرح الالفية وان كان والده انما نسبه في التسهيل
الى الكسائي منهم او مشتق معه اي العائد ولكن بحكم المأول بالمشتق
فاذا قلت هذا اسد معبرا الى السبع فلا ضمير في الخبر فاذا قلت معبرا
الى الرجل الشجاع ففيه ضمير نحو عبد الله ما قول بما فيه معنى الفعل
ولو اسند الى الظاهر رفعه كقولك رايت رجلا اسدا ابوه
قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون

Copyright © King Saud University